

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حول



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية

من إعداد الباحث
أحمد طرطار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة تبسة – الجزائر –
هـ: 0661501888
البريد: tartarahmed@yahoo.fr

دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية الراهنة

ملخـــص:
بعد التفاقم الكبير للازمة المالية العالمية، وما رافقها من انعكاسات سلبية على اقتصاديات جميع الدول دون استثناء، أصبح لزاما على رجال السياسة و علماء الاقتصاد التفكير مليا في البحث عن البدائل الكفيلة بتخطي هذه الآثار، باعتبارها وليدة النظام الرأسمالي خاصة، مما يستوجب طرح آليات جديدة، ليست في كنه النظام الرأسمالي ذاته، بل هي وليدة أنظمة أخرى.
و يجد النظام الإسلامي نفسه متوجا كبديل، بما يتوفر عليه من آليات و منتوجات من شأنها كبح جماح القروض عالية المخاطر، و التصدي لعمليات التوريق المولدة للربا دون غيره، ومواجهة صناديق الاستثمارات العقارية وهمية الفوائد...الخ .
و تتويجا لهذا المسعى، ترمي هذه الورقة البحثية إلى إبراز قدرة المنتوجات المالية الإسلامية على علاج الأزمة المالية الراهنة، بحكم متانة هذه المنتوجات و قوة السياسات الاقتصادية الإسلامية المستنبطة من وهج الشريعة الإسلامية السمحاء، على التصدي للازمات الاقتصادية و المالية عموما... ولعل هذا ما تجلى للعيان في عز الأزمة المالية العالمية الراهنة لدى بعض البلدان التي تتمتع بأسلمة أنظمتها المالية والمصرفية من خلال انتشار المصارف الإسلامية و أدوات الهندسة المالية الإسلامية المتوجه لها...
و قصد الإحاطة بمرامي هذه الورقة البحثية، و تبيان الدور الكبير للهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية،ارتأيت ان اعرج، ولو في عجالة، على بعض المحطات التاريخية المهمة، ولو في شكل سرد متصل...

لمحة تاريخية:

منذ أن إنخرم نظام "بريتون وودز" في مطلع تسعينيات القرن الماضي، إثر السياسات والإجراءات التي سنّها الرئيس الأمريكي آنذاك "نيكسون" قبل أن تطيح به فضيحة "واترغيت" الشهيرة، والاقتصاد الرأسمالي، ومن خلاله الاقتصاد الدولي، يتخبط في دوامة من الأزمات المتتالية بحدّيات مختلفة، وبأوجه متعددة منها "الاقتصادي البحت" (1986)، و منها "المالي المحض" (1987)، ومنها الذي هو في نطاق جغرافي معين: أزمة المكسيك (1994) و أزمة النمور الأسيوية (1997)... و لعل بوادر الاستبشار خيرا بدأت تطفح على سطح المعمورة – على الأقل حسب المنظرين الغربيين – جرّاء انكفاء النظام الاشتراكي، وبداية تلاشيه كليا عبر "بيرسترويكا" آخر رئيس للإتحاد السوفياتي المندحر"غورباتشوف" الذي توخّى مطلق الشفافية "غلاسنوست" في إظهار عيوب و خطايا النظام الذي ظل "يناطح" الرأسمالية كبديل لفترة معتبرة من الزمن، قاربت ثلاثة أرباع القرن، بل و مكّن العديد من حركات التحرر الناشئة عبر أرجاء هذه المعمورة من دحر فلول الاستعمار الرأسمالي المهيمن، أو ما يحلو للبعض تسميته " الاستكبار أو الاستدمار العالمي"، سواء في شكله العسكري أو في زيه المدني المبطن بل المنمق بغلاف الحماية لاستنزاف الخيرات و قهر الإرادة السياسية للشعوب المستضعفة ...

والأكثر من ذلك، أنه (أي النظام الاشتراكي) لم يكن مطروحا كبديل فحسب بل كان بمثابة الجنة المبشر بها لافتكاك الشعوب من ربقه و دنس الامبريالية العالمية، التي تمثّل أعتى طغيان بشري يجسد استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، بكل صنوف التوحش و القهر والجبروت... ذلك أنه بتلاشي النظام الاشتراكي زالت الحرب الباردة التي سادت ردحا من الزمن بين المعسكرين، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، بل كانت من نتائجها، مما أدى إلى فسح المجال مجدد للرأسمالية للاستحواذ على قيادة العالم بأسره، بصفة منفردة أو ما سمي بنظام أو صيغة القطبية الأحادية (بعد القطبية الثنائية). وهذا ما أعطى انطباع النشوة بالانتصار لرعاة النظام الرأسمالي، ممثلين في الولايات المتحدة و أوروبا العجوز، فراحوا يصدرون الأوامر و يسنون القوانين الدولية على مزاجهم، بما يكفل سيطرتهم المطلقة على كل شعوب المعمورة، وسريان النظام الرأسمالي في كل البلدان، دون مراعاة لأي خصوصية أو رد فعل أو معارضة... فكانت " مظلة العولمة " هي الغطاء الواقي و الدواء الشافي الذي يسترشد به في إحكام السيطرة على كل هذه الشعوب والبلدان، تارة باسم حرية السوق وتلقائية المبادرة، وتارة أخرى باسم انسيابية المبادلات والتجارة الخارجية وفسح المجال للاستثمار المباشر، كي يشق طريق النماء مدججا بترسانة التكنولوجيا الصناعية والانتشار الرهيب لأنظمة المعلومات الرقمية، وما رافقها من توغل لا محدود للوسائل السمعية البصرية في حياة الناس والمجتمعات.

من العولمة الى الأزمة:

تعني العولمة فيما تعنيه، اتصال شعوب العالم ببعضها البعض في كل أوجه حياتها ثقافيا واقتصاديا و سياسيا و تقنيا و بيئيا... كما يعرفها خبراء صندوق النقد الدولي على أنها "تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بوسائل متعددة، منها زيادة حجم الإنتاج و تنوع معاملات السلع و الخدمات عبر الحدود و التدفقات الرأسمالية الدولية، و كذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا" [(1)] .

ورغم أن الاتجاه الأول يركز على اتصال شعوب العالم ببعضها البعض في شتى مناحي الوجود، بأبعادها المادية و المعنوية، إلاّ أنه يمكن القول أن مفهوم العولمة انحصر أساسا في البعد الاقتصادي، باعتباره المحك الرئيسي الذي تبنى عليه حيوات البشر خاصة... وهكذا، تجلى مفهوم العولمة في بعدين اثنين: [(2)]

أ- عولمة الإنتاج: حيث سعت الشركات متعددة الجنسية (واجهة و قيدوم النظام الرأسمالي منذ القرن الخامس عشر) من الاستفادة من هذه الطفرة النوعية المتمثلة في فتح الحدود على الغارب، لاسيما من طرف الدول السائرة في طريق النمو، و إلغاء الحواجز الحمائية (جمركية كانت أم جبائية)، مما أدى إلى زيادة الإنتاج أضعافا مضاعفة. وهذا ما أفضى إلى تسارع رهيب في حركة المبادلات التجارية العالمية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، بمعدل ضعفي نمو الناتج الإجمالي.

ب- انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال فتح الأسواق المالية المحلية للدول السائرة في طريق النمو وربطها بالأسواق العالمية.

ولقد فسح هذان البعدان المجال واسعا لاندماج حركية رؤوس الأموال على المستوى العالمي، لاسيما في الميدان المصرفي... ذلك أن الاندماج المصرفي هو نتاج العولمة الرئيسي و المهم، بحكم ارتباطه بمتغيرين أساسيين من متغيرات هذه الأخيرة (أي العولمة)، وهما تحرير الخدمات المصرفية (تتويجا للحرية الاقتصادية) وكفاءة رأس المال المدججة بثورة تكنولوجية المعلوماتية العارمة. وهو ما أدى إلى زيادة حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية.

إن استفحال هذه المنافسة بين المؤسسات المصرفية المختلفة، جعل من سوق رأس المال سوقا رائجة و مربحة، مما أكسبها بعدا رياديا في المجال الاقتصادي والمالي. وهذا ما حذى بمالكي و مسيري الرساميل البحث عن أفضل التوظيفات من خلال ابتكار صيغ جديدة لاستقطاب الزبائن و تفعيل دور الوساطة المالية، بالإضافة إلى المضاربات المختلفة التي أصبحت تسير بواسطتها سوق الأسهم والسندات. بمعنى مجمل المخاطر الناجمة عن الاستثمار في سوق الأوراق المالية (البورصة)، وذلك من خلال الإفراط في منح الائتمان دون ضمانات كافية، أو حتى حد أدنى من هذه الضمانات... ولقد ساعد في تفعيل هذا التوجه الهيمنة الرأسمالية العالمية وارتفاع أسعار الفائدة وفرض شروط قهرية على الدول السائرة في طريق النمو، جراء الديون المترتبة عليها في "قوالب" توصيات صندوق النقد الدولي وأحكام إعادة جدولة هذه الديون من طرف نوادي الدائنين، لاسيما نادي باريس وروما.

ولقد تجسدت هذه السياسات على مستوى العلاقات بين الدول، لاسيما بعد أن نجحت الدول الصناعية الرأسمالية في تخطي جولات المفاوضات المضنية إلى إعلان قيام منظمة التجارة العالمية OMC، أثر إعلان مرّاكش الشهير عام 1994 كبديل عن الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة GATT. مما خلق مناخا جديدا للتبادل التجاري الدولي و فسح المجال واسعا أمام منتوجات هذه الأخيرة في الانتشار الكثيف، خاصة بعد إقحام تجارة الخدمات والاستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية الصناعية والتجارية في مجال التداول، وهو ما كرس بصورة فعلية مفاهيم العولمة الاقتصادية والمالية بلا منازع.

أما على مستوى الأفراد و المنظمات الأهلية، فقد انعكست ملامح الانحراف أكثر في كيان السوق الرأسمالية ذاتها، بسبب الخروقات و الزيغان الذي إكتنف أسواق رأس المال عموما، بحكم الأسباب و السياسات سالفة الذكر، بل و الإفراط اللامحدود في منح الائتمان دون ضمان... ويرجع بعض الاقتصاديين أن ملامح هذا الانحراف بدأت مع مطلع سنة 2002 بعد أن اتخذت الحكومة الأمريكية آنذاك شعار تملك كل مواطن لمسكنة، و عملت على التأثير على أسعار الفائدة بالانخفاض...[(3)].

الأزمة، تأخذ الأزمة مفهوما عكسيا للظاهرة... ذلك أن هذه الأخيرة هي تواتر الأحداث بصفة مستمرة ومتناغمة محدثة نفس الآثار والانعكاسات، لاسيما عند ما ترتبط بالسلوك الإنساني مثل الظاهرة الاقتصادية والظاهرة الاجتماعية...الخ.

وعليه، فالأزمة هي عبارة عن تراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله، مما يولد تأثيرات شديدة المفعول على أطراف داخل هذا النظام أو خارجه. وتنعكس هذه التأثيرات في مظاهر مادية أو نفسية أو حتى سلوكية.

تأخذ الأزمة أوصافها وتصنيفاتها من محتوى المجال الذي تؤثر فيه، او من محتوى الظاهرة التي تتولد عبرها أو في طياتها، مثل الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية والأزمة الثقافية...الخ، في سياق النظام الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو غير ذلك... أو ما يعبر عنها بأزمة أو أزمات النظام...

وقد تأخذ الأزمة تلك النعوت والتصنيفات في سياق الأنظمة الجزئية داخل كيان النظام الواحد، كما هو الحال بالنسبة للنظام الاقتصادي، حيث يمكن التمييز بين عديد الأزمات، مثل الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية والأزمة النقدية...

وبما أننا بصدد الحديث عن الاختلال داخل النظام المالي، فان الأمر يرتبط بالأزمة المالية رغم ارتباطها الوثيق وتناغمها الشديد مع الأزمة الاقتصادية، باعتبارها وعاءا جزئيا في نطاق الوعاء الكلي (الاقتصاد)، ذلك أن الفكر الاقتصادي يفرق بين "الاقتصاد العيني أو الحقيقي" وبين "الاقتصاد المالي". فالأول يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع حاجات الناس بصفة مباشرة (سلع استهلاكية) أو بصفة غير مباشرة (سلع وسيطة أو استثمارية)، وهو ما يسمى اصطلاحا بـــ (الأصول العينية) التي تمثل مجمل الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء الإنسان واستمرار حياته... إما الثاني فيعكس مجمل الأدوات المالية التي تسهل عمليات التبادل وتكفل العمل المشترك من اجل المستقبل، مجسدة في مجمل الحقوق أو ما يسمى بالصول المالية التي تترتب عن هذه الثروة العينية، وكذلك مجمل المؤسسات المالية التي تصدر هذه الأصول باسمها (البنوك) ومواقع تداولها (البورصات) [(4)].

تمثل الأزمة المالية التدهور الحاد وغير المرتقب في الأسواق المالية لدولة ما أو لمجموعة من الدول. ومن ابرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، مما يولد اختلالات في ميكانيزمات هذا النظام، فينعكس سلبا في تدهور قيمة العملة وأسعار الأسهم بصورة حادة، ويفضي إلى آثار سلبية في قطاعي الإنتاج والعمالة، يترتب عنها إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية وكذلك الدول[(5)].

كما يعرفها البعض على أنها حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان. وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية مجسدة في انكماش اقتصادي، مما يؤدي إلى انحصار القروض ونقص السيولة وتراجع الاستثمار، بالإضافة إلى سريان حالة من الذعر والهلع والحذر في أسواق المال[(6)].

وبمعنى أخر، تمثل الأزمة المالية مجمل الإختلالات والتذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا في مجمل التغيرات المالية، مثل حجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات، وكذلك إعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف... لذلك، تتصف الأزمة المالية – عموما – بالخصائص التالية [(7)]:

- أنها تحدث بصفة مفاجئة وغير متوقعة؛
- أنها ناتجة عن التدفق الضخم لرؤوس الأموال داخل البلد الواحد؛
- أنها يرافقها توسع مفرط وسريع في الائتمان؛
- أنها تؤدي إلى ما يلي:
  - تدهور حاد في قيمة العملة الوطنية (المحلية).
  - ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.
  - حدوث موجة من التدفقات باتجاه الخارج.
  - عزوف عن الاستثمار.
  - بروز حالات من الذعر والحذر وعدم الثقة بين المتعاملين الماليين.

يتفق جميع المحللين والمنظّرين الاقتصاديين أن النظام الرأسمالي مليء بطبيعته بالأزمات، بل هي جزء منه في سياق تناغم الدورات الاقتصادية. وتأتي هذه الأزمات بصورة دورية ومستمرة عبر الزمن، منها القصيرة التي تتكرر بين كل 05 إلى 07 سنوات مرة، ومنها المتوسطة التي تتكرر بين كل 13 إلى 20سنة مرة، ومنها الكبرى التي تأتي بعد أكثر من 50سنة مرة [8].

ولا شك أن التاريخ شاهد على هذه الأزمات منذ قيام النظام الرأسمالي إلى اليوم مثل أزمة السندات المؤجلة سنة 1637 وأزمة انهيار الأسهم سنة 1720 والأزمة النقدية سنة 1797 وأزمة العقار والبنوك سنة 1837 وأزمة الكساد الكبير سنة 1929 والأزمة العالمية سنة 1986... الخ.

تعد الأزمة المالية الحالية امتدادا طبيعيا لازمات النظام الرأسمالي، لكنها ذات تأثير أعمق واشمل، وهي ناجمة عن تداعيات أزمة الرهون العقارية التي طفت على السطح سنة 2007، بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم. وكانت شرارتها الأولى إعلان مؤسسة "الإخوة ليمان leman Brothers" المؤسسة المالية العملاقة بالولايات المتحدة الأمريكية عن إفلاسها الوقائي صيف 2008... وهذا ما ولّد فقدانا للثقة عند المستثمرين والمتعاملين الماليين، فسرى الأمر إلى عديد البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سريان النار في الهشيم، ليصل عمق أوربا وباقي دول العالم، وتهاوت إثره البورصات في كل أصقاع الدنيا...

ورغم التدخل المباشر للحكومات الغربية، ومحاولات الضخ التي انتهجتها هذه الحكومات باتجاه المصارف وبيوتات المال، إلا أن الأمر استفحل وانتشر بشكل مذهل وغير مسبوق.

ويعزو البعض سبب هذه الأزمة إلى طبيعة النظام الرأسمالي ذاته، وليس مشكلة الرهون العقارية أو حتى التوريق إلا مجرد نتيجة طبيعية، ذلك أن السبب الأساس يعود إلى الفقه الاقتصادي المنحاز ضد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، والى هيمنة الأسواق على القرارات الاقتصادية، أو ما يحلو للبعض تسميته "بالأصول السوقية"، لاسيما في عهد الرئيس الأمريكي "بوش الابن"، وما رافق هذا العهد من هيمنة باسم العولمة، حتى ظن الكثير أن لبّ هذه العولمة يتمثل في طغيان الأسواق على الحكومات، وفي إجارة الصلاحيات في المجال الاقتصادي من القيادات المنتخبة شعبيا وديمقراطيا إلى رؤساء مجالس إدارة ومدراء تنفيذيين وموظفين في شركات خاصة يدينون بولائهم لمالكيها وأصحاب الأسهم فيها الذين يختارونهم ويعينونهم أصلا، مقابل غياب شبه كامل للرقابة ولآليات الضبط الحكومية ... [9]

ويستدل أصحاب هذا الاتجاه على هنري بولسن (وزير الخزانة الأمريكية) بأنه رجل وولستريت (المركز المالي الأمريكي) في الحكومة الأمريكية أكثر مما هو رجل هذه الأخيرة في وولستريت.

مصدر الأزمة:

إن المظهر الأهم الذي ميز الأزمة المالية الحالية تجسد – كما أسلفنا – في الرهونات العقارية، التي تميزت بموجة ترويج شراء المنازل بين أوساط المواطنين ذوي الدخول الثابتة والمحدودة عبر إقناعهم بإمكانية الحصول على قروض مصرفية يمكن تغطيتها وسداد أقساطها من مرتباتهم الشهرية.. وقد غالى أطراف هذه البيوعات الوهمية في قيم القروض المطلوبة، علاوة على تقديم بيانات غير حقيقية عن دخولهم لإقناع المقرضين بإمكانية الوفاء بدفعات شهرية منتظمة.. وبمرور الزمن، ارتفعت قيمة هذه الأقساط المترتبة على المقترض نتيجة الفائدة المركبة وتأخره في الدفع (مما يولد أقساط إضافية).. وهذا ما أدى إلى إحجام وعجز الأغلبية المطلقة من هؤلاء المقترضين عن السداد، الشيء الذي حتم على المصارف العقارية وشركات التامين اللجوء إلى الحجز على المنازل المرهونة ومصادرتها وعرضها للبيع للحصول على السيولة اللازمة. ونتيجة للعرض الكبير والواسع للشقق السكنية تراجعت أسعار العقارات بشكل مذهل، مما شكل ضغطا على هذه البنوك، فلجأت إلى بيع القروض على شكل سندات للشركات المالية الكبرى، التي أعادت هيكلتها وأصدرتها في شكل سندات رهن عقاري، ليتم عرضها في الأسواق العقارية بأكثر من قيمتها الحقيقية، مما افقد أسواق العقارات التوازن بين منابع ومصبّات رأس المال السائل، وبالتالي اللجوء إلى هذه المحفظة من الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة تقرض البنوك المقترضة بها من المؤسسات المالية الأخرى، بضمان هذه المحفظة ذاتها، وهو ما اصطلح على تسميته "بالتورق أو التوريق" [10] .

يتمثل التوريق في البحث عن سيولة من خلال إصدار أوراق قابلة للتداول، وهو أداة مالية مستحدثة، تتجلى في قيام المؤسسة المالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ووضعها في صورة دين واحد مدعم ائتمانيا، ثم عرضه للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلا للمخاطر وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية.. فهو – بالتالي – تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين.

وعليه، فالتوريق يعتمد على خلق أداة من أدوات سوق المال في صورة ورقة مالية يسهل تسويقها.. ذلك انه (أي التوريق) يؤدي إلى تحويل القروض من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة، لأن الأوراق المالية المضمونة بأصول أداة اقتراض بحكم توزيعها لعائد أو إيراد بصفة دورية. وتمثل هذه الأوراق – أيضا – نوعا من المشتقات، لأنها مشتقة من أداة مالية مباشرة، ألا وهي مجموعة الأصول التي تضمن الإصدار.

وعلى ذلك، تبدو القروض المصرفية وكأنها قروض مؤقتة أو نقطة عبور (ينتقل عبرها القرض إلى ورقة مالية).. وهو ما مكّن من أصول مالية جديدة وتوفير تدفقات نقدية اعتمادا على الديون المصرفية القائمة.. لأن تكنولوجيا التوريق تقوم أساسا على الإيداعات المستمرة في هيكلة الموجودات وتبويبها، بما يساعد على تقسيم أدائها من جهة، والتمويل اللاحق، من جهة أخرى، قصد تحقيق الدخل واستبعاد مخاطر الإفلاس [11] .

تمثل الأوراق المالية المضمونة بأصول مجمل أدوات الإقراض التي يتم تداولها، وتكون مضمونة بأصل له عائد أو إيراد.. وهي تتميز بجذبها للمستثمرين الذين لديهم الاستعداد لتحمل مخاطر الائتمان والدفع مقدما. وتتجلى هذه الأوراق خصوصا في أوراق الرهن العقاري المضمونة بحزمة من القروض العقارية التقليدية، وكذلك مجموع الأوراق المالية غير العقارية مجسدة في التزامات السندات المضمونة والممتلكات المصادرة من قبل مصلحة الضرائب وقروض شراء وتأجير السيارات...الخ.

إن التوسع اللامحدود في عمليات التوريق، وارتفاع عدد المتخلفين عن سداد الديون، وانتشار دائرة الديون الخطرة، وتركز الإقراض في قطاع واحد (العقارات)، بالإضافة إلى انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة واستخدامها المفرط للمشتقات المالية، وكذلك انتشار حركة بيع السلع بقيم غير مسددة، أدى إلى تفاقم الفجوة بين "الاقتصاد المالي" و "الاقتصاد الحقيقي" [12] ... كما أن الارتفاع المذهل لأسعار النفط (تجاوز عتبة 140 دولار للبرميل) وما رافقها من زيادة – في أسعار السلع الاستهلاكية هي كلها مجتمعة مصادر لهذه الأزمة.

وانطلاقا مما تقدم يثور السؤال الجوهري التالي: هل يمكن تجاوز هذه الأزمة ببدائل جديدة؟.

يجمع معظم المحللين أن انسياق الفكر المالي وراء السعي لخلق الائتمان وضمان استرداد الديون وتوفير السيولة النقدية، سواء عبر المشتقات المالية أو أية سياسات أو ميكانيزمات أخرى، مرده قوام النظام الرأسمالي ألا وهو "سعر الفائدة" أو "الربا". وهذا ما حذى بالبعض منهم إلى المطالبة بإلغائه، ومطالبة البعض الأخر بتخفيضه إلى أدنى المستويات (بحيث لا يتجاوز 2% على أكثر تقدير)... ويطرح البعض الأخر البديل الإسلامي الذي يحرم الربا مطلقا، ويمنع بيع دين بدين، أو بيع ما لا يملك كمخرج لهذا الأزمة.

ومعنى ذلك أن النظام الرأسمالي ، ومن خلاله النظام المصرفي العالمي بمؤسساته الجبارة، أصبح ألان بصدد البحث عن فرص تجارية واستثمارية تمكنه من مصادر تختلف في أنواع مخاطرها عن تلك التي تتعلق بمخاطر الفائدة البحتة .

البديل لتخطي الأزمة:

تبدو الصناعة المصرفية الإسلامية، بما تتوفر عليه من خصائص ذاتية، وبما اكتسبته من خبرة في سياق تطويع منتوجاتها عبر ما يقارب نصف قرن من النمو والتطور في كنف الشريعة الإسلامية السمحاء، وبمعية ومرافقة الهيئات الشرعية الإشرافية المشكلة من خيرة العلماء والاختصاصيين، تبدو هي طوق النجاة الأخير والحاضن المضمون لهذه الفرص .

تتجلى هذه الصناعة فيما اصطلح على تسميته بالهندسة المالية الإسلامية، والتي تمثل مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، وما

يلازم ذلك من صياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل في إطار محددات وموجهات الشرع الإسلامي الحنيف [13] .

وعليه فالهندسة الإسلامية هي جزء من الصناعة المصرفية العالمية، ومعلوم أن مفهوم الهندسة المالية عموما ارتبط بتطور النظام المصرفي والمالي، نظرا لتزايد احتياجات المستثمرين وطالبي التمويل وانتشار التقنيات الجديدة في مجالات المعرفة المهنية والاتصالات، بالإضافة إلى ذلك، الرواج اللامحدود لمنتوجات هذا النظام عبر أرجاء المعمورة، لاسيما مع انتشار مفهوم الكفاءة والفعالية، بإعتبارهما المحك الرئيسي عند إصدار الأدوات والأوراق المالية .

وإذا كانت الهندسة المالية الإسلامية قد استفادت بطريقة أو بأخرى من الصناعة المصرفية العالمية ، لاسيما في المجال الحرفي البحت واستخدام تكنولوجيات المعلومات وتطويع وسائل العمل والاتصال لخدمة هذه الحرفة ، ومن خلالها الانتشار الكبير في كل أصقاع المعمورة ، فإنها ، أي الهندسة المالية الإسلامية ، قد طورت في مضمون أدائها واستنبطت مجموعة من الأدوات الخاصة بها من الواقع العملي البحت مستبعدة كل الأدوات التي تقوم عليها سوق النقد التقليدية ، ذلك أن كل المعاملات المالية المستندة على الفائدة محرمة قطعيا بحكم الشرع الحنيف.

يمكن القول انه من بين اهم انواع الادوات المالية القابلة للتداول في سوق النقد عموما –حسبما يقره الشرع– ما يلي: [14]

أ– صكوك الصناديق الاستثمارية :

يعرف الصندوق الاستثماري بأنه تجميع للأموال عبر الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري معرف بدقة في نشرة الإصدار .

تمثل الصناديق المفتوحة بعد تكيفها شرعيا علي أساس صيغة المضاربة المقيدة، الصيغة الأم لكل أنواع الصكوك الأخرى التي يتم تداولها في سوق النقد الإسلامي.

ب– صكوك الإجارة :

الإجارة عبارة عن عقد بموجبه يقوم المؤجر المالك للعين المعينة بإيجارها لطرف(أطراف) آخر مقابل مصروفات ايجارية محددة يتم الاتفاق عليها في عقد الإجارة. وبالتالي فان محل العلاقة ليست دائنيه ومديونية بين المؤجر والمستأجر، وانما هي علاقة شراء وبيع لمنافع الأصل محل الإجارة .

وتأسيسا علي ذلك، فان صكوك الإجارة عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر ممثلة لقيمة العين المؤجرة تتيح لحاملها فرص الحصول علي دخل الإيجار بمقدار المساهمة التي دفعها حامل الصك قياسا علي نظرائه الآخرين.

تتعدد أنواع صكوك الإجارة بحسب العين المؤجرة فيمكن أن تكون مثلا في مجال الصناعة والعقارات السكنية وأنواع المنقولات المختلفة، وغيرها .

جـــ– صكوك المضاربة:

صيغة المضاربة أو المقارضة تعني اتفاقية بين طرفين بموجبها يقدم أحد الأطراف راس المال، ويسمي رب المال بينما يقدمك الآخر العمل علي أن يتم تقسيم الأرباح الناتجة عن هذا المشروع وفقا لنسب يتراضي عليها الطرفان ابتداء وفي مجلسي العقد. وهي في ذلك تختلف عن الربا في كون أن العائد غير محدد سلفا كنسبة من راس المال، وانما نسبة من الأرباح وبالتالي فهي متغيرة وقد لا تتحقق .

وصكوك المضاربة عبارة عن تقسيم راس المال إلى حصص متساوية فبدلا من تقديمه بواسطة طرف واحد يتعدد مقدموه.

د– صكوك المشاركة :

صكوك المشاركة تعتمد بصورة أساسية علي عقد المشاركة الجائز شرعاً ، وهي مشابهة كثيرا لصكوك المقارضة أو المضاربة السابق شرحها ، ولكن الاختلاف الأساسي يتمثل في ان صكوك المضاربة أن المال كله من طرف (أو مجموعة أطراف) بينما في صكوك المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة (التي تصدر الصكوك للمستثمرين) تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في

وعاء الشراكة وبصورة مشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة . والمثال الواضح لها شهادات المشاركة الحكومية.

هــ- صكوك المرابحة :

المرابحة كصيغة إسلامية تعني بيع سلعة معلومة بسعر يغطي التكاليف زائد هامش ربح يتفق عليه بين البائع (البنك مثلا) والمشتري . إن إمكانية استصدار صكوك مرابحة فقط ممكنا في حالة السوق الأولي وبالذات في حالة كبر قيمة الأصل أو المشروع محل المرابحة (طائرة مثلا أو مشروع تنموي كبير) . بينما تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفا للشريعة لان بيع المرابحة قد يكون مؤجلا ، وبالتالي فانه يعتبر دينا ، وبيع الدين لا يجيزه كثير من الفقهاء الفقهاء.

و- عمليات التصكيك للأصول (التوريق) :

تمثل عمليات التوريق للأصول المختلفة التي تتمتع بها المؤسسات المالية الإسلامية أحد الأدوات المالية الهامة قصيرة الأجل والتي يمكن الاستفادة منها علي مستوي إدارة المطلوبات والموجودات بصورة مثلى. وعليه، فالتوريق او التصكيك هنا يختلف عن التوريق سالف الذكر المتعارف عليه في الصيرفة التقليدية (الغربية).

ويقصد بالتصكيك هنا عملية تحويل جزء أو مجموعة من الأصول - غير السائلة والمدرة لدخل يمكن التنبؤ به - التي تمتلكها المؤسسة إلى أوراق مالية قائمة علي الشراكة في منافع هذه الأصول خلال فترة معينة. وعبر التوريق يمكن للمؤسسات المالية ولوج سوق النقد بالصورة للاستفادة منه في توفير السيولة إلى جانب إدارة المخاطر بصورة التي تمكنها من تحقيق أهدافها بدقة .

كما توجد أنواع أخرى من الصكوك مثل صكوك الاستصناع، وصكوك السلم، كما يمكن أن تعتبر الاشتقاقات من صيغ التمويل القائمة كالمرابحة والمشاركة والمضاربة وغيرها مجالات رحبة من فنون الهندسة المالية الإسلامية تلائم مستجدات البيئة الاستثمارية المتغيرة باستمرار.

ان التطور الذي عرفته المصرفية الاسلامية والانتشار المعتبر لها خلال العقدين الاخيرين قد ابرز الحاجة الى وجود صيغ تمويل وعقود اسلامية مستحدثة لم تكن معهودة عند اوائل المسلمين كالايجار المنتهي بالتمليك والسلم الموازي والمشاركة المتناقصة والمرابحة المنظمة والتأمين التكافلي...

ان هذه الادوات وغيرها من الادوات المستخدمة تمثل وعاءا متميزا يصح ان نسقط عليها وصف الهندسة المالية الا انه لا يصح عليها وصف العقود المشتقة (المشتقات المالية) اذ ان عقودها ليست عقودا مستقلة بذاتها [15].

ان الصفعة التي تلقتها اقتصاديات البلدان المتقدمة جرّاء هذه الأزمة المالية الناتجة اساسا عن انحرافات ادوات وصيغ التمويل ومشتقاتها المختلفة، قد حفزت كثيرا من الدول والحكومات على التعاطي مع الظاهرة المصرفية الاسلامية بآلياتها المختلفة وهندستها المتناغمة الخاصة بايجابية مطلقة مثل الصين التي طلبت من بعض البنوك الاسلامية تأسيس تنمية معاصرة تستثمر فيها شركات الطاقة وتستقطب مؤسسات عالمية ومكاتب تمثيل، لاسيما بعد نجاح تجربة الطاقة في الهند وقطر والجزائر وكازاخستان من قبل هذه البنوك الاسلامية[16].

وفي اعتقادي الخاص، أن غلاة النظام الرأسمالي المهيمنين الآن على العالم، بجبروت القوة وقدرة الانتشار المعلوماتي وتابعية الأنظمة السياسية الحاكمة لبلدان العالم الثالث، لا يسمحون، ومهما كانت حاجتهم الماسة إلى هذا النظام البديل بقيام النظام الإسلامي بهذا الدور، لأنهم يعتقدون انه "نظام إحلالي"، رغم بروز بعض محاولات الاحتواء هنا وهناك، في شكل شبابيك خاصة في بعض البنوك تعمل بلا فائدة، أو في شكل تمثيليات للمصارف الإسلامية في أوربا وبشكل محتشم.

ما موقع الجزائر من هذه الأزمة؟

لعل الميزة النسبية التي تتوفر للجزائر الآن تعتبر صمام امان من هذه الأزمة المالية العالمية، لاسيما اذا تكاثفت جهود العالم في احتوائها في اقصر زمن ممكن... ويتجسد ذلك فيما يلي:

1- أن النظام المصرفي الجزائري مازال بعيدا عن مواكبة التطور الحاصل في النظام المصرفي والمالي الدولي، مما أبعد نسبيا تأثيرات هذه الأزمة - ولو في الوقت الحالي -.

2- أن السبب الظاهر لهذه الأزمة والمتمثل في عمليات التوريق الناجمة عن القروض العقارية غير موجود أصلا كآلية في النظام المالي الجزائري.
3- أن الأبعاد القيمية والروحية السارية في المجتمع الجزائري لا تعطي الاندفاع للفرد الجزائري بمسايرة هذه الآليات، مما يحجّم من دورها، حتى وان وجدت في كنه النظام المصرفي أو المالي ذاته.
4- وجود دور فاعل للدولة في شكل رقابي وتوجيهي، نتيجة النهج الذي كان سائدا قبل تسعينات هذا القرن والذي تواصل حتى الآن في المجال المصرفي والمالي، مما ضمن عدم انتشار شظايا هذه الأزمة وملامستها لهياكل الاقتصاد الوطني عموما.
5- وجود سوق مالية في طور الإنشاء (بورصة الجزائر)، وكذلك وجود بعض فروع البنوك الإسلامية المندمجة في هيكل النظام المصرفي الجزائري (بنك البركة مثلا). وهذا ما أفضى إلى بدائل مقننة في مجال القروض الاستهلاكية (شراء السيارات) والقروض العقارية (شراء المساكن).
6- وجود فائض أو بحبوحة مالية ناتجة عن طفرة الزيادة في أسعار مبيعات البترول، مما مكّن الجزائر من تمويل استثماراتها وتوفير السيولة اللازمة لها دون عناء يذكر.
واذا كانت هذه الميزة النسبية قد تعطي بعض الآثار الايجابية في الوقت الحالي، الا انها قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية لاحقا، لا سيما وان ركب الهندسة المالية الاسلامية قد سار في دروب العالم الاسلامي قاطبة، وحتى في بعض الدول الغربية –ولو في شكل محتشم كما سبق ذكره- ومرد ذلك بقاء النظام المصرفي الجزائري يراوح مكانه غير آبه بما يحيط به من تراكمات معرفية وصيغ بديلة موافقة لقيم ومعتقدات الشعب، بل ومربحة وآمنة في آن واحد من مخاطر الأزمات الكبرى...

الهوامش والمراجع:

(1)- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص200.
(2)- عبد المجيد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية للبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص17.
(3)- بسّام حجازي، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية**، ورقة بحث مقدمة لملتقى الأزمة المالية وكيفية معالجتها، جامعة الجنان، لبنان، آذار 2009.
(4)- نفس المرجع.
(5)- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص200.
(6)- الداوي الشيخ، **الأزمة المالية العالمية**، ورقة بحث مقدمة لملتقى الأزمة المالية وكيفية معالجتها، جامعة الجنان، لبنان، آذار 2009.
(7)- محمد أحمد زيدان، **فصول الأزمة المالية**، ورقة بحث مقدمة لملتقى الازمة المالية وكيفية معالجتها، جامعة الجنان، لبنان، آذار 2009.
(8)- انطوان ايوب، **التحليل الاقتصادي**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، لبنان، 1981، ص305.
(9)- الياس سابا (وزير مالية لبنان الأسبق)، **الأزمة المالية العالمية أسبابها وانعكاساتها**، الموقع الالكتروني لمجلة المستقبل العربي، أفريل 2009.
(10)- وائل ابراهيم الراشد، **رؤية تحليلية لانعكاسات الأزمة المالية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي – حالة الكويت** – مقال، كلية العلوم الادارية جامعة الكويت، السداسي الأول 2009.
(11)- التقارير الدورية لبورصتي القاهرة والاسكندرية، الموقع الالكتروني www.fham.net/borsa/ABS-arabic.pdf، أفريل 2009.
(12)- وائل ابراهيم الراشد، مرجع سابق.
(13)- فتح الرحمان صالح، **أدوات صندوق النقد الاسلامية مدخل للهندسة المالية الاسلامية**، مجلة المصرفي، بنك السودان ، العدد 26 ، الخرطوم ديسمبر 2002 .
(14)- أبوذر محمد الجلي، **الهندسة المالية الأسس العامة والأبعاد للتمويل الإسلامي** .www.shbab1.com.
(15)- تصريح الشيخ نظام يعقوبي المفتي الشرعي والمصرفي البحريني لـ " الاقتصادية الالكترونية العدد5367 الموافق لـ 2008/06/21 . www.aleqt.com
(16)- أسامة أحمد عثمان، **الهندسة المالية والمحاذير الشرعية**، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، منتدى التمويل الاسلامي 2007/05/10.